Journal Of the Iraqia University (76-3) June (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502

Journal Of the Iraqia University

available online at

https://iasj.rdd.edu.iq/journals/journal/view/247

تطور السيادة على جزر طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى وتأثير المصالح السياسية البريطانية في مرحلة الانسحاب(1968-1971)

م.د سيناء صالح مهدي

مديرية تربية الرصافة الثانية

The evolution of sovereignty over Greater and Lesser Tunb Islands and Abu Musa and the impact of British political interests during the withdrawal period (1968-1971)

D.r senaa saleh mahdi

zxsenaa@gmail.com

الملخص

تتناول هذه الدراسة القضية الشائكة لجزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى في الخليج العربي، مركزة على الدور البريطاني في تسليم هذه الجزر لإيران عشية استقلال دولة الإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١. تكشف الدراسة كيف تحولت بريطانيا من حامية للسيادة العربية على هذه الجزر طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين إلى وسيط غير نزيه يضغط على الحكام العرب لصالح إيران. يبدأ البحث بتوثيق الوضع القانوني والتاريخي للجزر قبل قرار الانسحاب البريطاني من شرق السويس عام ١٩٦٨، موضحاً كيف كانت بريطانيا نفسها تعترف بتبعية هذه الجزر لمشيخات القواسم في الشارقة ورأس الخيمة، وكيف كان السكان العرب يرفعون أعلام القواسم ويدفعون الرسوم لشيوخها. ثم ينتقل البحث لتحليل اللحظة الفاصلة في يناير ١٩٦٨ عندما أعلن رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون قرار سحب القوات البريطانية من الخليج بحلول نهاية ١٩٧١ لأسباب اقتصادية تتعلق بانهيار الجنيه الإسترليني. هذا القرار خلق فراغاً استراتيجياً استغله الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي الذي وضع شرطاً واضحاً أمام البريطانيين وهو حصوله على الجزر الثلاث مقابل ضمان استقرار الخليج وعدم عرقلة خروج القوات البريطانية. تكشف الدراسة عن صفقة صامتة غير معلنة تمت بوساطة بريطانية حيث قايضت إيران تنازلها عن مطالبها التاريخية بالبحرين مقابل حصولها على الجزر الثلاث، وهي المعادلة التي عبر عنها الباحثون بعبارة مقايضة عروبة البحرين بعروبة الجزر. يسلط البحث الضوء على دور المبعوث البريطاني الخاص السير ويليام لوس الذي كلف بمهمة إجبار حكام الشارقة ورأس الخيمة على القبول بتسوية مع إيران تحت تهديد رفع الحماية البريطانية قبل موعدها وترك الإمارات تواجه الغزو الإيراني بمفردها. نتج عن هذا الضغط توقيع حاكم الشارقة على مذكرة تفاهم في نوفمبر ١٩٧١ بشأن جزيرة أبو موسى تقسم الجزيرة إلى منطقتين وتتقاسم عوائد النفط، بينما رفض حاكم رأس الخيمة الشيخ صقر بن محمد القاسمي أي تسوية متمسكاً بالسيادة الكاملة على جزيرتي طنب. يوثق البحث تفاصيل الاجتياح العسكري الإيراني الذي حدث في فجر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١ قبل يوم واحد من إعلان قيام دولة الإمارات وقبل ٢٤ ساعة من انتهاء معاهدة الحماية البريطانية رسمياً، حيث سقط الشرطي سالم سهيل خميس شهيداً أثناء دفاعه عن طنب الكبرى ضد القوات الإيرانية رغم انعدام التكافؤ، بينما لم تحرك القوات البريطانية القريبة ساكناً.

الكلمات المفتاحية : جزر الامارتية ، الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، السياسة البريطانية ،مضيق هرمز،

Abstract

This study examines the contentious issue of the three islands of Greater Tunb, Lesser Tunb, and Abu Musa in the Arabian Gulf, focusing on the British role in transferring these islands to Iran on the eve of the independence of the United Arab Emirates in 1971. The research reveals how Britain transformed from a protector of Arab sovereignty over these islands throughout the nineteenth century and the first half of the twentieth century into a biased mediator pressuring Arab rulers in favor of Iran. The study begins by documenting the legal and historical status of the islands before the British decision to withdraw from east of Suez in 1968, demonstrating

how Britain itself recognized the affiliation of these islands to the Qawasim sheikhdoms of Sharjah and Ras Al Khaimah, and how Arab inhabitants raised the Qawasim flags and paid dues to their sheikhs. The research then analyzes the critical moment in January 1968 when British Prime Minister Harold Wilson announced the decision to withdraw British forces from the Gulf by the end of 1971 for economic reasons related to the collapse of the sterling pound. This decision created a strategic vacuum exploited by the Iranian Shah Mohammad Reza Pahlavi who set a clear condition before the British of obtaining the three islands in exchange for guaranteeing Gulf stability and not obstructing the British withdrawal. **Keywords in English**

مقدمة الدراسة

عندما ننظر إلى خريطة الخليج العربي، قد تبدو جزر (طنب الكبرى، طنب الصغرى، وأبو موسى) مجرد نقاط صخرية صغيرة وسط المياه، لكن الجغرافيا لا تقاس دائماً بالمساحة، بل بالموقع. هذه الجزر هي "حراس" مضيق هرمز، الشريان الذي يتنفس منه العالم نفطاً. وقضية السيادة عليها لم تكن يوماً مجرد خلاف حدودي تقليدي بين جيران، بل كانت الفصل الدرامي الأخير في قصة الوجود البريطاني في المنطقة، أو ما يُعرف بـ Pax Britannica.تكمن إشكالية هذا البحث في محاولة فهم "العقل السياسي البريطاني" في لحظة الضعف والانسحاب. فبينما أعلنت لندن في يناير ١٩٦٨ نيتها سحب قواتها من "شرق السويس"، وجدت نفسها أمام معضلة: كيف ترضي طموحات "شاه إيران" (شرطي الخليج الجديد) دون أن تظهر بمظهر الخائن لمشايخ الساحل المتصالح الذين كانت تحميهم؟

فرضيه البحث

.اهميه موقع الجزر الاماراتيه وأثرها على الخليج والمنطقه بشكل عام

مشكله البحث

.اثر الاحتلال البريطاني والايراني للجزر الاماراتيه

اهداف البحث

يهدف البحث على الوقوف عن اسباب الاحتلال من قبل الدولتين للجزر

اهميه البحث

.تكمن اهميه البحث في بيان اثر الجزر وموقعها في السياسه الدوليه والعسكري والاقتصادية والاغنيه لمنطقه الخليج بشكل عام ومضيق هرمز بشكل خاص باعتباره شريان التجاره العالميه هذه الدراسة ليست سرداً لتواريخ، بل هي محاولة لتفكيك "الصفقة الصامتة"؛ كيف تمت مقايضة عروبة البحرين بعروبة الجزر؟ وكيف أدار المبعوث البريطاني "ويليام لوس" هذه اللعبة المعقدة في السنوات الثلاث الحرجة (١٩٦٨-١٩٧١)؟ سنقرأ الوثائق البريطانية ليس كنصوص قانونية، بل كدليل إدانة لسياسة فضلت "المصالح" على "المبادئ"، وتركت قنبلة موقوتة لا تزال تنفجر توتراً حتى اليوم.

الفصل الأول: بريطانيا والوضع الراهن: جذور السيادة قبل قرار الانسحاب (تاريخ ما قبل العاصفة)

قبل أن ندخل في دهاليز السياسة، علينا أولاً أن نفهم الوضع القانوني والواقعي لهذه الجزر قبل عام ١٩٦٨. الحقيقة التي يتجاهلها الكثيرون هي أن بريطانيا نفسها، طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، كانت تعترف -داخلياً على الأقل- بأن هذه الجزر تابعة لمشيخات القواسم (الشارقة ورأس الخيمة)[١] (عبد الله، محمد مرسي. (١٩٧٨). دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها. الكويت: دار القلم.).

المبحث الأول: الجغرافيا السياسية والتبعية القاسمية

لم يكن الوجود العربي على الجزر طارئاً. الوثائق البريطانية القديمة وسجلات شركة الهند الشرقية تشير بوضوح إلى أن جزر طنب كانت تابعة لقواسم رأس الخيمة، بينما كانت أبو موسى تابعة لقواسم الشارقة. السكان كانوا عرباً، يرفعون أعلام القواسم، ويدفعون الرسوم لشيوخها. بريطانيا، بصفتها القوة الحامية بموجب معاهدات القرن التاسع عشر، كانت تعي هذا جيداً، وتتعامل مع الجزر كجزء من "الساحل

المتصالح."المفارقة هنا تكمن في السلوك البريطاني المزدوج؛ فبينما كانت تقر بعروبة الجزر في مراسلاتها مع الشيوخ، كانت تتجنب إثارة غضب إيران التي كانت تطالب بها تاريخياً، مفضلة سياسة "تجميد الوضع الراهن". كانت لندن تعتبر الجزر ملفاً مؤجلاً لا داعي لفتحه طالما هي المسيطر الفعلي على مياه الخليج صوره١مخطط الحدود الذي رسمه الدبلوماسي البريطاني جوليان ووكر (١٩٥٥-١٩٥٨)، موضحاً تبعية الجزر للإمارات

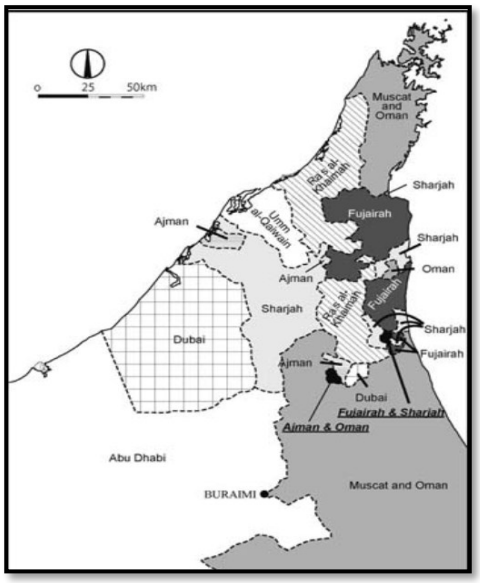

المبحث الثاني: المطامع الإيرانية والرد البريطاني البارد (قبل ١٩٦٨)

من المهم أن نلاحظ أن المطالبات الإيرانية لم تبدأ فجأة في السبعينيات. طهران كانت تتحين الفرص دائماً. في عدة مناسبات (مثلاً في الثلاثينيات)، حاولت إيران وضع علامات ملاحية أو رفع العلم على الجزر، وكان الرد البريطاني وقتها حاسماً: إنزال الأعلام الإيرانية وتأكيد تبعية الجزر للشيوخ العرب.لماذا كانت بريطانيا تدافع عن الجزر وقتها؟ ليس حباً في العرب، بل لأن استراتيجيتها في ذلك الوقت كانت تقتضي عدم السماح لأي قوة إقليمية (حتى لو كانت إيران) بالتحكم في الممرات الملاحية التي تمر منها سفنها. كان "الأمن البحري البريطاني" يتطلب بقاء الجزر بيد كيانات صغيرة وضعيفة (الإمارات) يسهل السيطرة عليها، بدلاً من دولة مركزية قوية مثل إيران. لكن، وكما سنرى لاحقاً، هذه المعادلة انقلبت رأساً على عقب بمجرد أن قررت بريطانيا الرحيل[١] (القاسمي، سلطان بن محمد. (٢٠١٠). سرد الذات، ص ٢١٠.)

المبحث الثالث: للهالمغرة الحمراءلله.. الصراع الاقتصادي المبكر

لم تكن السيادة مجرد "أعلام"، بل كانت مصالح اقتصادية أيضاً. جزيرة أبو موسى، على وجه التحديد، كانت تحتوي على مناجم "أكسيد الحديد الأحمر" (المغرة). الامتيازات التي منحها حاكم الشارقة لشركات بريطانية وألمانية لاستخراج هذا المعدن كانت دليلاً مادياً وقانونياً على ممارسة السيادة الفعلية.الأرشيف يمتلئ بمراسلات حول عوائد هذه المناجم، وجميعها تؤكد أن بريطانيا كانت تتعامل مع حاكم الشارقة باعتباره "المالك الوحيد" الذي يملك حق منح الامتياز. هذا التاريخ الاقتصادي ينسف الرواية الإيرانية، ويضع الموقف البريطاني اللاحق (في ١٩٧١) في خانة "التناقض الصارخ" مع تاريخها الإجرائي في المنطقة[٢](تريم، عبد الله عمران. (٢٠٠٠). قيام دولة الإمارات العربية المتحدة: الوثائق والنصوص، ص ٤٥.)صوره ٢ . مذكرة أرشيفية (تقرير حالة) توثق الوضع الجغرافي والسياسي لجزيرة أبو موسى وتُقر بتبعيتها التاريخية للقواسم (حكام الشارقة)"

الفصل الثاني: صدمة الانسحاب ومعادلة اللاأمن مقابل الأرض: كيف صُنع الفراغ؟(1968-1970)

في السياسة الدولية، لا شيء أخطر من لحظات الانتقال. والفترة التي نناقشها في هذا الفصل هي اللحظة التي قررت فيها الإمبراطورية البريطانية العجوز أن "تتقاعد"، تاركة خلفها تركة ثقيلة من النزاعات. لم يكن قرار الانسحاب البريطاني من "شرق السويس" مجرد قرار عسكري؛ بل كان زلزالاً سياسياً ضرب مشيخات الخليج وأسال لعاب القوى الإقليمية، وتحديداً إيران، لملء هذا الفراغ. هنا، بدأت بريطانيا تمارس نوعاً من "النفاق السياسي"؛ فهي تريد الرحيل بسلام، لكن ثمن تذكرة الخروج الآمن كان يجب أن يدفعه طرف آخر، وكان هذا الطرف هو عروبة الجزر

الثلاث.

المبحث الأول: الزلزال يناير ١٩٦٨.. الاقتصاد يهزم الاستراتيجية

عندما وقف رئيس الوزراء البريطاني "هارولد ويلسون" في مجلس العموم يوم ١٦ يناير ١٩٦٨ ليعلن أن بلاده ستسحب قواتها من الخليج

بحلول نهاية ١٩٧١، لم يكن الدافع استراتيجياً بقدر ما كان إفلاساً اقتصادياً. الجنيه الإسترليني كان ينهار، ولندن لم تعد تملك رفاهية لعب دور "شرطي العالم."صوره ٣ . صورة شهيرة لرئيس الوزراء البريطاني "هارولد ويلسون" صاحب خطاب الانسحاب من شرق السويس، وهو القرار الذي غير مصير المنطقة.هنا نلمح بداية المأساة؛ الشيوخ في الإمارات (الشارقة ورأس الخيمة) كانوا يعتمدون كلياً على معاهدات الحماية التي تلزم بريطانيا بالدفاع عن أراضيهم. وفجأة، وجدوا أنفسهم مكشوفين. الوثائق البريطانية في تلك الفترة تكشف عن حالة من "الهلع" ضربت الساحل المتصالح، بينما في المقابل، استقبل الشاه في طهران الخبر بابتسامة عريضة. لقد أدرك الإيرانيون فوراً أن بريطانيا "المفلسة" ستكون مستعدة لبيع أي شيء مقابل ضمان مصالحها النفطية وخروج قواتها دون صدام، وهنا بدأت طهران تلوح بكرتها الأقوى: "لا استقرار في الخليج بعد خروجكم إلا إذا حصلنا على الجزر" [١] (عبد الله، محمد مرسي. (١٩٧٨). دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها، ص ٨٨.)

المبحث الثاني: الشاه "شرطياً" للخليج.. التهديد والابتزاز

لم يضيع الشاه محمد رضا بهلوي وقتاً. بمجرد إعلان الانسحاب، طرحت إيران نظرية بسيطة ومرعبة للإنجليز: "إذا كنتم تريدون المغادرة، فنحن الوريث الشرعي لأمن الخليج". لكن الشاه وضع شرطاً تعجيزياً: هو لن يعترف بالاتحاد التساعي (الإمارات وقطر والبحرين) الذي كان يجري تشكيله وقتها، بل هدد بإسقاط أي ترتيبات أمنية مستقبلية إذا لم تُسلم له الجزر الثلاث.صوره٤ . صورة للشاه محمد رضا بهلوي بزيّه العسكري في أواخر الستينيات، وهو في ذروة قوته العسكرية كـ "شرطي الخليج."الموقف البريطاني هنا تحول ١٨٠ درجة. فبعد أن كانت بريطانيا في الخمسينيات ترسل بوارجها لإنزال العلم الإيراني من على جزيرة صري (كما حدث سابقاً)، أصبحت الآن ترى في الشاه "الحليف الضروري" لمواجهة المد القومي العربي والشيوعي في المنطقة. بدأ الدبلوماسيون البريطانيون في وزارة الخارجية يتهامسون بأن "إرضاء إيران القوية أهم

بكثير من إرضاء مشيخات صغيرة". هذه "الواقعية القاسية" (Realpolitik) هي التي مهدت الطريق للتخلي عن الجزر، حيث بدأت لندن تنظر للجزر لا كحق عربي، بل كـ "عملة تفاوض" لشراء رضا الشاه[١] (الصايغ، فاطمة. (٢٠٠٧). الإمارات العربية المتحدة: من القبيلة إلى الدولة، ص ١٥٠).

المبحث الثالث: للصفقة البدين لله.. المقايضة الكبرى الصامتة

هذا المبحث هو أخطر ما في البحث، وهو الذي يكشف "العمق التحليلي". التاريخ الرسمي لا يتحدث عن "صفقة مكتوبة"، لكن تسلسل الأحداث يصرخ بوجود "تفاهم سري" (Gentleman's Agreement). إيران كانت تطالب تاريخياً بالبحرين وتعتبرها "المحافظة الرابعة عشرة". وفجأة، في عام ١٩٧٠، قبل الشاه بإجراء استفتاء أممي في البحرين، واعترف بعروبتها واستقلالها بسهولة أثارت الدهشة.صوره٥ . خريطة للخليج العربي توضح موقع البحرين بالنسبة للجزر الثلاث، لبيان البعد الجيوسياسي لصفقة "المقايضة" بين الموقعين.السؤال الذي يطرحه أي باحث منصف: ما هو المقابل؟ لا يمكن لدولة إقليمية طامعة أن تتنازل عن مطالبة تاريخية (البحرين) دون ثمن. تشير تحليلات المبعوث البريطاني الخاص "ويليام لوس" (Sir William Luce) إلى أن الثمن كان "غض الطرف" عن احتلال الجزر الثلاث. المعادلة كانت واضحة في الغرف المغلقة: "للعرب البحرين، ولإيران الجزر الثلاث". بريطانيا كانت عرابة هذه المقايضة الصامتة؛ فقد كانت بحاجة لتأمين استقلال

البحرين وقطر لتنجح خطتها في الانسحاب، ووجدت أن التضحية بجزر طنب وأبو موسى (التي يملكها حكام أضعف نسبياً) هي "أهون الشرين" وأقل كلفة سياسية من التضحية بالبحرين. لقد تمت التضحية بالجزء (الجزر) لإنقاذ الكل (ترتيبات أمن الخليج)، وهي صفقة دفع ثمنها العرب غالياً[١] (نوفل، سيد. (١٩٧٢). الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، ص ٢١٠).

الفصل الثالث: اللحظات الأخيرة: مهمة للويليام لوس لله والضغط على الشيوخ (١٩٧١-١٩٧٠)

مع اقتراب موعد الرحيل النهائي في ديسمبر ١٩٧١، خلعت الدبلوماسية البريطانية قفازاتها الناعمة. لم يعد هناك وقت للمجاملات. تم تعيين "السير ويليام لوس" مبعوثاً خاصاً، وهو رجل يعرف المنطقة جيداً، لإنهاء هذا الملف بأي ثمن قبل إعلان قيام دولة الإمارات.

المبحث الأول: سياسة للالي الذراع لله.. الضغط على الشارقة ورأس الخيمة

كانت المهمة الموكلة لـ "لوس" واضحة: إجبار حاكم الشارقة (الشيخ خالد بن محمد) وحاكم رأس الخيمة (الشيخ صقر بن محمد) على التوصل لتسوية مع إيران. استخدم الإنجليز أسلوب الترهيب الصريح؛ فقد أبلغوا الحكام بوضوح: "نحن راحلون، وإذا لم تتفقوا مع الشاه الآن، فلن نستطيع حمايتكم عندما يجتاحكم جيشه غداً".الوثائق تكشف عن ضغوط نفسية هائلة؛ فقد هددت بريطانيا برفع الحماية قبل الموعد المحدد، بل ولمحت إلى أنها لن تعترض إذا قامت إيران بعمل عسكري. وضع هذا الموقف الحكام العرب بين المطرقة والسندان: إما القبول بتسوية مذلة، أو مواجهة آلة عسكرية إيرانية ضخمة بمفردهم. هنا يظهر بوضوح كيف تحولت بريطانيا من "حليف" إلى "وسيط غير نزيه" يضغط على الطرف الأضعف لصالح الطرف الأقوى[١] (*رومانو، ديفيد. (١٩٩٠). العلاقات الدولية في الشرق الأوسط، ص ٣٠٥*).

المبحث الثاني: مذكرة التفاهم ١٩٧١.. السيادة المنقوصة لأبو موسى

تحت وطأة هذا الضغط، اضطر حاكم الشارقة للقبول بـ "مذكرة التفاهم" في نوفمبر ١٩٧١ بشأن جزيرة "أبو موسى". هذه المذكرة هي واحدة من أغرب الوثائق القانونية؛ فهي لا تعطي السيادة لإيران صراحة، ولا تنفيها عن الشارقة، بل تقسم الجزيرة إلى منطقتين: منطقة لإيران وتقاسم لعوائد

النفط، ومنطقة للشارقة يرفع فيها علمها.كان القبول بهذه المذكرة بمثابة "تجرع السم" لتجنب الاجتياح الكامل. بريطانيا سوقت لهذا الاتفاق على أنه "انتصار للدبلوماسية"، بينما هو في الحقيقة كان تقنيناً للاحتلال. أما حاكم رأس الخيمة، الشيخ صقر، فقد صوره٦ . صورة للأرشيف البريطاني تظهر الدبلوماسي "السير ويليام لوس (Sir William Luce) "مهندس الانسحاب والصفقة الأخيرة.

رفض أي تسوية وتمسك بالسيادة الكاملة على جزيرتي طنب، مفضلاً المواجهة العسكرية (مهما كانت نتيجتها) على التوقيع على وثيقة تنازل، وهو الموقف الذي أدى لاحقاً للاجتياح العسكري المباشر[١] (*كريم، عبد الله عمران. (٢٠٠٠). قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، ص ١٨٠ .*).

الفصل الرابع: يوم الله الخيانة العظمى لله: الاجتياح العسكري والصمت البريطاني المريب (٣٠ نوفمبر ١٩٧١)

في فجر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٧١، وقبل يوم واحد فقط من إعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، وقبل ٢٤ ساعة من انتهاء معاهدة الحماية البريطانية رسمياً، تحركت الأساطيل الإيرانية. لم يكن التوقيت صدفة؛ لقد كان "توقيتاً هندسياً" دقيقاً سمحت به بريطانيا لضمان أن يتم الاحتلال "تحت مظلتها" نظرياً، ولكن دون أن تحرك ساكناً عملياً. هذا الفصل يروي قصة الساعات الأخيرة، والفرق بين المقاومة الباسلة في "طنب" والتسليم القسري في "أبو موسى"، وكيف أدارت البحرية الملكية البريطانية ظهرها لحلفائها.

المبحث الأول: معركة طنب الكبرى.. الشرطي الذي واجه الأسطول

بينما كان الشيخ صقر بن محمد القاسمي (حاكم رأس الخيمة) يرفض الاستسلام، كانت القوات الإيرانية تنزل على شواطئ طنب الكبرى. المشهد هنا كان سريالياً: أسطول بحري وجوي لدولة إقليمية كبرى يواجه "مركز شرطة" صغيراً به ستة أفراد ببنادق قديمة. ورغم انعدام التكافؤ، رفض الشرطي "سالم سهيل خميس" إنزال العلم، وسقط كأول شهيد في تاريخ الإمارات الحديث. استشهاد سالم لم يكن مجرد حدث عسكري، بل كان "إدانة أخلاقية" لبريطانيا؛ فقد قُتل هذا الجندي وهو يدافع عن أرض لا تزال قانونياً تحت الحماية البريطانية. عدم تدخل القوات البريطانية الموجودة في الشارقة لحماية "طنب" كشف الوجه القبيح للسياسة: الحماية كانت حبراً على ورق عندما تعارضت مع مصالح لندن مع طهران[١] (*المعضادي، يوسف. (٢٠٠١). الجزر الثلاث: محنة الاحتلال، ص ٦٠*). صوره٧ . صورة "سالم سهيل خميس"، أول شهيد إماراتي دافع عن علم بلاده في جزيرة طنب الكبرى عام ١٩٧١.

المبحث الثاني: أبو موسى.. للاحتلال الناعم

على الجانب الآخر في "أبو موسى"، كان السيناريو مختلفاً في الشكل ولكنه متطابق في النتيجة. بموجب "مذكرة التفاهم" التي فُرضت فرضاً على حاكم الشارقة، نزلت القوات الإيرانية ليُستقبلوا من قبل ممثل الحاكم في منطقة محددة. حاول الإنجليز تسويق الأمر عالمياً على أنه "ترتيبات أمنية مشتركة"، لكن الواقع أثبت لاحقاً أن إيران استخدمت المذكرة كـ "حصان طروادة."

فما بدأ كوجود رمزي في "مناطق محددة"، تحول تدريجياً وبمنهجية واضحة إلى احتلال عسكري كامل للجزيرة، وطرد لسكانها العرب، وفرض للإدارة الإيرانية على المرافق، مما يثبت أن الاتفاق لم يكن سوى غطاء قانوني لتسليم الجزيرة دون قتال، وأن الضمانات البريطانية للشارقة لم تكن تساوي الحبر الذي كُتبت به[١] (تريم، عبد الله عمران. (٢٠٠٠). قيام دولة الإمارات، ص ١٩٥).

المبحث الثالث: للاالزلزال الارتدادي للاه: غضب العرب، تأميم(BP) ، وتأخر رأس الخيمة

لم يمر خبر الاجتياح مرور الكرام كما خططت لندن؛ بل أحدث زلزالاً سياسياً كاد أن يعصف بمشروع "دولة الإمارات" نفسه قبل ولادته بساعات. كانت الصدمة قوية لدرجة أن إمارة رأس الخيمة رفضت الانضمام للاتحاد في يومه الأول (٢ ديسمبر ١٩٧١) احتجاجاً على ما اعتبرته "تخاذلاً عربياً وبريطانياً" في الدفاع عن جزرها، ولم تنضم للاتحاد إلا لاحقاً في فبراير ١٩٧٢. كان هذا التأخير بمثابة "صرخة احتجاج" سياسية أثبتت أن الجرح كان أعمق من مجرد فقدان أرض.

وعلى الصعيد الإقليمي، دفعت بريطانيا ثمن تواطؤها غالياً في مكان آخر تماماً. في خطوة انتقامية مفاجئة، أعلن الزعيم الليبي معمر القذافي في ٧ ديسمبر ١٩٧١ تأميم شركة النفط البريطانية (BP) في ليبيا وسحب أرصدته من بنوك لندن، معلناً بوضوح أن هذا "عقاب لبريطانيا" على

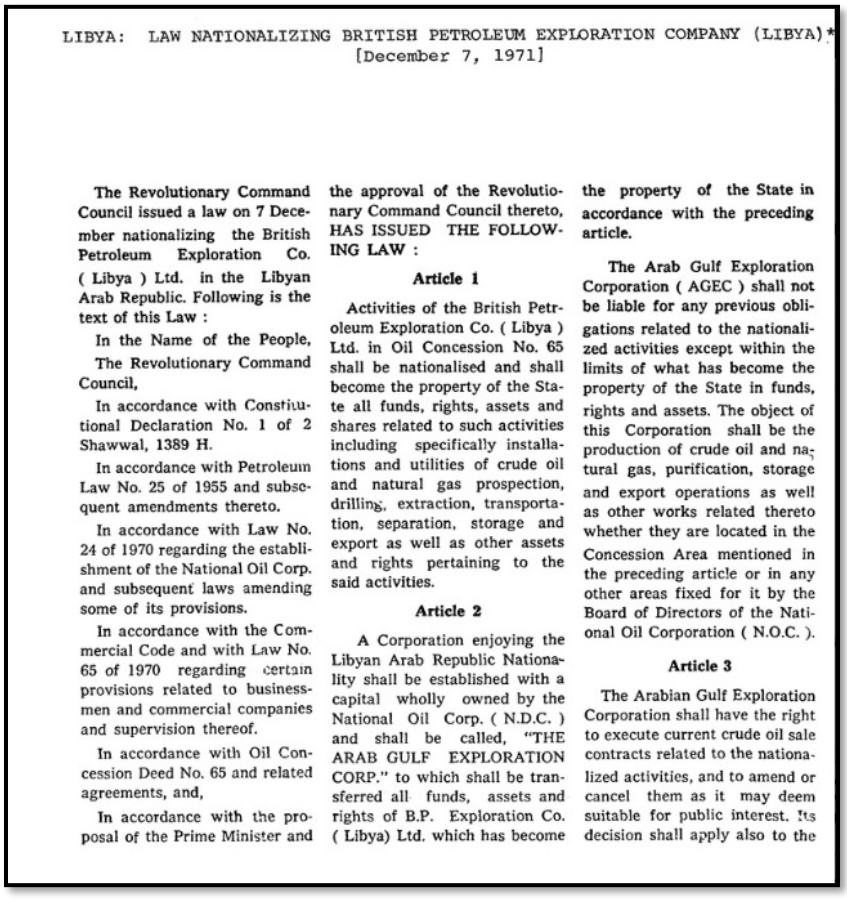

LIBYA: LAW NATIONALIZING BRITISH PETROLEUM EXPLORATION COMPANY (LIBYA)*
[December 7, 1971]

The Revolutionary Command Council issued a law on 7 December nationalizing the British Petroleum Exploration Co. (Libya) Ltd. in the Libyan Arab Republic. Following is the text of this Law :

In the Name of the People,

The Revolutionary Command Council,

In accordance with Constitutional Declaration No. 1 of 2 Shawwal, 1389 H.

In accordance with Petroleum Law No. 25 of 1955 and subsequent amendments thereto.

In accordance with Law No. 24 of 1970 regarding the establishment of the National Oil Corp. and subsequent laws amending some of its provisions.

In accordance with the Commercial Code and with Law No. 65 of 1970 regarding certain provisions related to businessmen and commercial companies and supervision thereof.

In accordance with Oil Concession Deed No. 65 and related agreements, and,

In accordance with the proposal of the Prime Minister and the approval of the Revolutionary Command Council thereto, HAS ISSUED THE FOLLOWING LAW :

Article 1

Activities of the British Petroleum Exploration Co. (Libya) Ltd. in Oil Concession No. 65 shall be nationalised and shall become the property of the State all funds, rights, assets and shares related to such activities including specifically installations and utilities of crude oil and natural gas prospection, drilling, extraction, transportation, separation, storage and export as well as other assets and rights pertaining to the said activities.

Article 2

A Corporation enjoying the Libyan Arab Republic Nationality shall be established with a capital wholly owned by the National Oil Corp. (N.D.C.) and shall be called, "THE ARAB GULF EXPLORATION CORP." to which shall be transferred all funds, assets and rights of B.P. Exploration Co. (Libya) Ltd. which has become the property of the State in accordance with the preceding article.

The Arab Gulf Exploration Corporation (AGEC) shall not be liable for any previous obligations related to the nationalized activities except within the limits of what has become the property of the State in funds, rights and assets. The object of this Corporation shall be the production of crude oil and natural gas, purification, storage and export operations as well as other works related thereto whether they are located in the Concession Area mentioned in the preceding article or in any other areas fixed for it by the Board of Directors of the National Oil Corporation (N.O.C.).

Article 3

The Arabian Gulf Exploration Corporation shall have the right to execute current crude oil sale contracts related to the nationalized activities, and to amend or cancel them as it may deem suitable for public interest. Its decision shall apply also to the

تسليمها الجزر العربية لإيران. كما قام العراق بقطع علاقاته الدبلوماسية مع كل من بريطانيا وإيران، ورحل آلاف الإيرانيين. هذا يثبت نقطة جوهرية في بحثنا: وهي أن "الصفقة البريطانية" لضمان المصالح في الخليج، أضرت بمصالحها في البحر المتوسط، وأن قضية الجزر تحولت فوراً من شأن محلي إلى أزمة قومية كبرى (كما تظهر مانشيتات الصحف في الشكل رقم ٨).صوره٨ . صورة لنص القانون الصادر عن مجلس قيادة الثورة الليبي في ٧ ديسمبر ١٩٧١ بتأميم شركة النفط البريطانية(BP) ، وجاء القرار بعد أسبوع واحد فقط من احتلال الجزر كرد فعل انتقامي ضد المصالح البريطانية.

المبحث الرابع: للهالصمت المطبقلله.. التواطؤ البريطاني والدولي

لعل أكثر ما يثير السخرية المريرة في هذا الحدث هو رد الفعل الرسمي البريطاني. في اللحظة التي كانت فيها القوات الإيرانية تقصف طنب الكبرى، كانت المدمرة البريطانية (HMS Ashby) قريبة من الموقع، لكنها لم تتلقَ أمراً واحداً بالتدخل أو حتى الاعتراض.بل إن المندوب البريطاني في مجلس الأمن، عندما طُرحت القضية لاحقاً، اكتفى بعبارات دبلوماسية باهتة تدعو لـ "حل الخلافات ودياً"، وكأنه وسيط محايد وليس طرفاً مسؤولاً عن الحماية. هذا الصمت لم يكن عجزاً، بل كان "تنفيذاً للاتفاق الضمني". بريطانيا أرادت الخروج، وإيران أرادت الجزر، والعرب دفعوا الثمن. لقد أغلقت بريطانيا ملف الجزر كأنها تغلق باباً قديماً مزعجاً، لتفتح باب علاقات نفطية وتجارية ضخمة مع نظام الشاه الصاعد، ضاربة بعرض الحائط ١٥٠ عاماً من المعاهدات والالتزامات الأدبية[1](نوفل، سيد. (١٩٧٢). الأوضاع السياسية لإمارات الخليج، ص ٢٢٠).

خاتمة الدراسة: عندما تبيع السياسة الجغرافيا..

في ختام هذا البحث، وبعد تقليب صفحات الوثائق والمذكرات، وتحليل ما دار في الغرف المغلقة بين لندن وطهران والشارقة، لا نملك إلا أن نرى قضية الجزر الثلاث ليس كخلاف حدودي عابر، بل كجريمة سياسية مكتملة الأركان دُبرت بليل، وضحيتها كانت الأرض العربية.

يمكننا بلورة **الاستنتاجات النهائية** لهذه الدراسة في النقاط الجوهرية التالية:

أولاً: أولوية "الخروج الآمن" فوق المبادئ أثبتت الدراسة أن المحرك الأول للسياسة البريطانية بين ١٩٦٨ و١٩٧١ لم يكن الالتزام الأخلاقي أو القانوني تجاه الإمارات المتصالحة (التي كانت تدفع لبريطانيا ثمن الحماية)، بل كان تأمين انسحاب قواتها بأقل تكلفة اقتصادية وعسكرية، وضمان أن يملأ "الشاه" الفراغ الأمني بدلاً من القوى القومية العربية أو السوفيتية. لقد تصرفت بريطانيا بمنطق "التاجر المفلس" الذي يريد تصفية أعماله بأي ثمن.

ثانياً: معادلة "البحرين مقابل الجزر "رغم غياب وثيقة واحدة تحمل هذا العنوان الصريح، إلا أن التحليل المنطقي والزمني لتسلسل الأحداث يؤكد وجود "صفقة صامتة". التنازل الإيراني المفاجئ عن المطالبة التاريخية بالبحرين في ١٩٧٠ لم يكن ليحدث لولا وجود "ضوء أخضر" بريطاني لابتلاع الجزر الثلاث كتعويض استراتيجي يحفظ ماء وجه الشاه. لقد ضحت بريطانيا بالجزء (الجزر) لإنقاذ الكل (ترتيبات أمن الخليج).

ثالثاً: النفط كلاعب خفي كشفت الدراسة عن البعد الاقتصادي للصراع؛ فتقسيم جزيرة أبو موسى بموجب مذكرة التفاهم ١٩٧١ لم يكن حلاً سياسياً عبقرياً، بل كان "تسوية نفطية" لضمان عمل الشركات الغربية (مثل أوكسيدنتال) في حقول النفط البحرية دون عوائق عسكرية، مما يثبت أن مصالح شركات الطاقة كانت تعلو على مصالح السيادة الوطنية.

ختاماً ..إن قصة الجزر الثلاث هي درس قاسٍ في التاريخ السياسي، يعلمنا أن في عالم السياسة الدولية، الضعيف دائماً ما يدفع فاتورة تفاهمات الأقوياء، وأن المعاهدات الدولية لا تحمي أحداً إذا لم تكن مدعومة بقوة ذاتية. لقد رحل الإنجليز، وسقط الشاه، وبقيت الجزر أسيرة، وشاهداً حياً على مرحلة بيعت فيها الأوطان على طاولات المفاوضات. ومن هنا، فإنني أهدي هذا الجهد البحثي المتواضع إلى الروح الطاهرة للشرطي "سالم سهيل خميس"، الذي رفض أن ينكس العلم فارتفع هو شهيداً.. وإلى كل ذرة رمل في طنب الكبرى والصغرى وأبو موسى لا تزال تنتظر العودة.. وإلى الحقيقة التاريخية التي لا تموت بالتقادم.

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق الرسمية والأرشيفية(Official Documents)

١. وثائق الأرشيف الوطني البريطاني:(The National Archives – Kew)

- ملفات وزارة الخارجية (FO 371) ووزارة المستعمرات، الخاصة بانسحاب القوات من الخليج.(1971–1968)
- تقارير السير "ويليام لوس (Sir William Luce) "حول المفاوضات مع حكام الخليج وإيران.

٢. الوثائق الليبية الرسمية:(1971)

- قانون تأميم شركة بريتش بتروليوم(BP) ، الصادر عن مجلس قيادة الثورة الليبي في ٧ ديسمبر ١٩٧١. (وثيقة أولية).

٣. الأمم المتحدة:(United Nations)

- محاضر جلسات مجلس الأمن الدولي (ديسمبر ١٩٧١) لمناقشة شكوى الدول العربية ضد احتلال الجزر.

ثانياً: المراجع العربية والمذكرات(Arabic Books & Memoirs)

٤. القاسمي، سلطان بن محمد .(2010) .سرد الذات .الشارقة: منشورات القاسمي. (مذكرات حاكم الشارقة، وثيقة تاريخية لا غنى عنها).

٥. تريم، عبد الله عمران .(2000) .قيام دولة الإمارات العربية المتحدة: الجذور والانطلاق .بيروت: دار الشروق.

٦. عبد الله، محمد مرسي .(1978) .دولة الإمارات العربية المتحدة وجيرانها .الكويت: دار القلم.

٧. الصايغ، فاطمة .(2007) .الإمارات العربية المتحدة: من القبيلة إلى الدولة .دبي: مركز الخليج للأبحاث.

٨. المعضادي، يوسف .(2001) .الجزر الثلاث: محنة الاحتلال والسيادة الضائعة .الدوحة.

٩. نوفل، سيد .(1972) .الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي .القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.

ثالثاً: المراجع الأجنبية English Books

10. Al-Alkim, Hassan. (1989). The Foreign Policy of the United Arab Emirates. London: Saqi Books.
11. Standish, John. (1998). Persia and the Gulf: Retrospect and Prospect. London: Curzon Press.
12. Kelly, J.B. (1980). Arabia, the Gulf and the West. London: Weidenfeld and Nicolson.

رابعاً: مصادر الصور والخرائط(Images & Maps Sources)

١٣.أرشيف الصحافة العربية :(1971) صور مانشيتات الصحف حول قطع العلاقات وتأميم النفط.

١٤. :Imperial War Museum Archivesصور الانسحاب البريطاني والشخصيات السياسية.

١٥. :U.S. Library of Congress (Map Division)الخرائط الطبوغرافية وحقول النفط في الخليج.

Sources and references in English

First: Official and Archival Documents

1. Documents from the British National Archives:
   - Foreign Office (FO 371) and Colonial Office files relating to the withdrawal of forces from the Gulf-١٩٦٨) .(١٩٧١
   - Reports by Sir William Luce on negotiations with the rulers of the Gulf and Iran.
2. Official Libyan documents (1971):
   - The Nationalization Law of British Petroleum (BP), issued by the Libyan Revolutionary Command Council on December 7, 1971. (Preliminary document).
3. United Nations:
   - Minutes of the Security Council sessions (December 1971) to discuss the complaint of the Arab states against the occupation of the islands.

Second: Arabic references and memoirs

4. Al Qasimi, Sultan bin Muhammad. (2010). Narrative of Self. Sharjah: Al Qasimi Publications. (Memoirs of the Ruler of Sharjah, an indispensable historical document).
5. Tarim, Abdullah Imran. (2000). The Establishment of the United Arab Emirates: Roots and Launch. Beirut: Dar Al Shorouk.
6. Abdullah, Muhammad Morsi. (1978). The United Arab Emirates and its Neighbors. Kuwait: Dar Al Qalam.
7. Al Sayegh, Fatima. (2007). The United Arab Emirates: From Tribe to State. Dubai: Gulf Research Center.
8. Al Mu'adhadi, Yusuf. (2001). The Three Islands: The Ordeal of Occupation and Lost Sovereignty. Doha.
9. Nawfal, Sayed. (1972). The Political Conditions of the Arabian Gulf Emirates. Cairo: Institute of Arab Research and Studies

Third: Foreign References

10. Al-Alkim, Hassan. (1989). The Foreign Policy of the United Arab Emirates. London: Saqi Books.
11. Standish, John. (1998). Persia and the Gulf: Retrospect and Prospect. London: Curzon Press.
12. Kelly, J.B. (1980). Arabia, the Gulf and the West. London: Weidenfeld and Nicolson.

Fourth: Image and Map Sources

13. Arab Press Archives (1971): Images of newspaper headlines on the severing of relations and the nationalization of oil.
14. Imperial War Museum Archives: Images of the British withdrawal and political figures.
15. U.S. Library of Congress (Map Division): Topographic maps and oil fields in the Gulf.